تقرير مجلس الإدارة لعام ٢٠٠٨

يعتبر عام ٢٠٠٨ عاما مهما بالنسبة للبنك الوطني للتنمية ، فقد تم اتخاذ خطوتين لازمتين لتطوير عمل البنك وتحويله إلى بنك اسلامى ، أولهما تعيين عضو منتدب ورئيس تنفيذي وطاقم إدارة جديد من ذوى الخبرة والكفاءة . ووضع إستراتيجية للبنك للسنوات الخمس القادمة تكفل النهوض بالبنك وتمكنه من تخطى التحديات الكثيرة التي تواجهه ، وقد تم الاستعانة بشركة استشارات دولية (The Boston Consulting Group) للمساعدة في وضع أسس الإستراتيجية وخطط العمل الخاصة بالبنك ككل ولكل قطاع من قطاعاته .

❖ وفيما يلى نبذة مختصرة عن اداء قطاعات البنك المختلفة عام ٢٠٠٨

❖ قطاع أنظمة المعلومات

لعل من أولويات العمل التي كان يتوجب البدء فيها هو تطوير البيئة التكنولوجية في البنك ، لما لها من أهمية في التحول إلى النظام المصرفي الاسلامى وتحسين أداء البنك وإعطاء المجال لطرح منتجات وخدمات جديدة ومنافسة في السوق ، وبما يتيح المجال لإعادة تنظيم العمليات في البنك بحيث تصبح مركزية لإعطاء العاملين في الفروع الفرصة للتركيز على خدمة العملاء وتسويق المنتجات . ولتحقيق هذا الهدف تم البدء في تطبيق نظام بنكي حديث سيتم العمل به على مراحل خلال عام ٢٠٠٩ بدأ من شهر يوليو القادم ، ويشمل ذلك أيضا تحديث شبكات وأجهزة الاتصال والحاسبات الشخصية والطابعات والخوادم وأجهزة تخزين المعلومات ، وتدريب كافة العاملين على استخدام النظام الجديد .

❖ قطاع الفروع والتجزئة المصرفية

وفيما يخص قطاع الفروع والتجزئة المصرفية فقد تم مراجعة أداء ووضع كل فرع من شبكة فروع البنك البالغ عددها ٦٩ فرعا ، بحيث أمكن تحديد متطلبات كل منها وما يتطلب تغيير مواقع بعضها لتحسين أدائها ، كما تم اعتماد التصاميم الحديثة لإعادة تجديدها بالاستعانة بشركة استشارية عالمية ، بحيث يكون مظهر فروع البنك حديث ومتميز لما لذلك من أهمية في تحسين صورة البنك وتقوية وضعه التنافسي ، وسوف يتم الانتهاء من تجهيز سبعة فروع في شهر يوليو ٢٠٠٩ ، بحيث يتم استكمال تحديث باقي الفروع تدريجيا مع نهاية عام ٢٠١٠ .

في إطار الجهود التسويقية لقطاع الفروع والتجزئة المصرفية وتقديم خدمات ومنتجات جديدة ، حققت التجزئة المصرفية تقدما ملموسا في ظل سوق اتسمت بالتنافس الشديد والتنوع ، وفى هذا الصدد استمر البنك في تحقيق الأهداف الإستراتيجية ضمن خطة عمل التجزئة المصرفية .

- وفى هذا الإطـار بدأ البنك فـي تطبيق النظـام الاسلامى للمرابحـات الخـاصة بالسيارات والبضائع بما يتفق مع أحكـام ومبادئ الشريعة الإسلامية اعتبارا مـن شهر مايو ٢٠٠٨ باجمالى مبلغ ٩٦ مليون جنيه ٠ بالإضـافة إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لتحويـل بطـاقات الخصم المباشر ATM إلـى بطـاقات خصم الكترونيـة بالتعاون مع المنظمـات ذات القبول العالمـي (ماستر كارد) والتـي تقبل السحب النقدي بالإضافة إلى المشتروات من كافة المنافذ داخل وخارج مصر ٠

- تم الحصول علـى موافقة هيئة الفيـزا العـالمية لقيام البنك بإصدار بطـاقة فيـزا المغطـاة بنوعيها الفضـي والذهبـي وتم الانتهاء من إعداد جزء من الإجـراءات المكملة لذلك حتـى يتسنـى لنا بدء العمل بموجبها حـال حصول البنك علـى الموافقات اللازمة هذا العام ٠

- تم زيـادة عدد ماكينات الصـراف الالى بالإضـافة إلـى تحسين وتدعيم مستوى الخدمات المقدمة إلى ٢٩ ماكينة بنهاية عام ٢٠٠٨ ٠

❖ قطاع تمويل الشركات

وبالنسبة لقطاع تمويل الشركات ، فقد تم إعداد خطة متكاملة للنمو فـي هذا النشاط مبنية على دراسة وافية للسـوق ، حيث تم تحديد القطـاعات الاقتصـادية المستهدفـة وقـائمة العمـلاء المرغوب استقطـابهم ، مـع تدعيم إدارة تمويـل الشركـات بالخبرات اللازمة ، وتأهيلهم من خـلال توفيـر برامج التدريب المناسبة ٠ هـذا وبالرغم من محدودية عدد منتجـات التمويـل الاسلامى حتـى الآن ، فقد أمكـن منح سقوف بحوالـي ٥٧٠ مليون جنيه استغل منها حوالي ٢٤٠ مليون جنيه ٠

❖ قطاع تمويل القروض الصغيرة

وفيما يخص برنامج تمويل المشروعـات الصغيرة ومتناهية الصغر ، استمـر البنك فـي تعزيز ريادته كأول بنك يرتاد هذا المجال ويحقق فيه نجـاحا متميزا جعله محل تقدير مـن قبل هيئات مؤسسـات دولية مثل البنك الدولـي وبرنامج الأمم المتحـدة الانمائـى نظرا لأهميـة الدور الاقتصـادي والاجتماعـي الـذي يقوم به البرنامج ، هذا وقد بلـغ عـدد القـروض الممنوحة خلال العام حوالي ٤٥ ألف قرض باجمالى مبلغ ١٤٩ مليون جنيه ٠

❖ قطاع الموارد البشرية

نظرا لمـا تشكله الموارد البشرية فـي البنك مـن أهمية لتحقيق الأهداف الإستراتيجية للبنك فقد تم إعادة هيكلة الموارد البشرية مـن خـلال فتح باب المعاش المبكـر لمن يرغب ، حيث اختار ٥٦٥ موظف وموظفة الاستفادة من النظـام والذى تكلف مبلغ ١٠٢ مليون جنيه ، ومن جانب آخـر تم دعم معظم الإدارات بكفاءات جديـدة لـرفع مستوى الأداء وزيـادة الإنتاجية ٠ والاستمـرار فـي عقد الدورات التدريبية في المواضيع ذات الصلة بطبيعة العمل ، مع التركيز على تنمية مهارات الكمبيوتر والإلمام بأساسيات النظام المصرفي الاسلامى والمنتجات الإسلامية

❖ قطاع الخزانة

استمر قطاع الخزانة في لعب دور رئيسي كمصدر للدخل في عام ٢٠٠٨ وذلك في ظل قلة عدد المنتجات الإسلامية المتاحة والممكن استخدامها في توظيف السيولة ، حيث يتميز قطاع الخزانة بالإدارة الفعالة لأصول وخصوم الميزانية ومخاطر أسعار الفائدة والاستخدام الأمثل للسيولة لتعظيم الإيرادات ٠ مما أدى إلى تحقيق نمو ملحوظ يقدر بـ ١٠٥% للعائد المحصل من البنوك وأذون وسندات الخزانة ، كما قام القطاع بتنشيط عمليات القطع الاجنبى محققا نمو في أرباح هذا النشاط بنحو ١٥٠% مستفيدا من استقرار أسعار الصرف وتوسيع شبكة المراسلين بالإضافة إلى زيادة عمليات التجارة الخارجية التي شهدت نموا ملحوظا ٠

❖ قطاع المخاطر

تم استحداث هذا القطاع ليكون أداة رئيسية في إدارة المخاطر المختلفة التي تواجهها البنوك عادة أهمها مخاطر الائتمان ، مخاطر السوق ومخاطر التشغيل ، وقد تم البدء في وضع السياسات والإجراءات التي تساعد في ضبط المخاطر وتوفير المتطلبات اللازمة للامتثال لاتفاقية بازل II

❖ التحول الى النظام المصرفى الاسلامى

تم وضع خطة شاملة اعتمدت من الهيئة الشرعية للبنك ، لتحويل كافة أنشطة البنك لتتوافق مع الشريعة الإسلامية ، ليتم تنفيذها على مراحل ، ومن ضمنها أن يتم تحويل الأصول أولا ومن ثم يتم تحويل الودائع ، تم البدء في تنفيذ الخطة ، وكخطوة أولى تم التوقف عن منح التمويل بالصورة التقليدية واقتصار التمويل على المنتجات الإسلامية ، وقد تم التريث حين تطبيق النظام البنكي الجديد لتوفير بيئة رقابية داخلية سليمة واخذ الموافقات للازمة على المنتجات الإسلامية الجديدة ٠ وسيستمر العمل بالخطة لاستكمال تحويل لبنك إلى النظام الاسلامى مع نهاية العام ٢٠٠٩ ٠

❖ المركز المالي:

وضعت إدارة البنك نصب أعينها خلال عام ٢٠٠٨ ضرورة إعادة هيكلة وتحول البنك إلى بنك اسلامى متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية وتقديم أدوات تمويلية واستثمارية متنوعة مع الاهتمام بصفة خاصة على تنوع الإيرادات ورفع جودة المحافظ المختلفة بإتباع إجراءات فنية صارمة مع العمل على تسوية أو تحصيل اكبر قدر من الديون المتعثرة.

وجاءت البنود المختلفة للميزانية لتعبر عن ذلك بوضوح حيث بلغ اجمالى الأصول ٩ مليار جنية مقابل ٩,٣ مليار جنية في العام السابق بمعدل انخفاض قدره ١,٨% وذلك نتيجة تسوية او تحصيل بعض الديون المتعثرة بالإضافة إلى تدعيم مخصص الديون المشكوك فى تحصيلها ،

وفى ضوء الظروف الصعبة التي واجهت البنك فقد حافظ على حجم الودائع بنسبة انخفاض صغيرة قدرها ١,٧% لتصبح ٨,٣ مليار جنيه مقابل ٨,٤ مليار جنية في عام ٢٠٠٧.

كما بلغ اجمالى حقوق المساهمين قبل صافى خسائر العام ١,٣ مليار جنية مقابل ١,١ مليار جنية بمعدل نمو قدره ١٤,٧% نتيجة زيادة رأس المال الى ١,٥ مليار جنيه خلال عام ٢٠٠٨. وقد بلغت صافى حقوق المساهمين بعد استهلاك خسائر العام٥٢٦ مليون جنيه مقابل ٧٧٤ مليون جنية فى العام الماضي علما بأنه تم تدعيم المخصصات بحوالي ٥٧١ مليون جنيه خلال عام ٢٠٠٨.

زاد نشاط البنك بشكل ملموس فى مجال الاستثمارات قصيرة الأجل والتى تنوعت فيما بين ودائع لدى البنك المركزى والبنوك المحلية من جانب وأذون الخزانة من جانب اخر فزادت الأرصدة لدى البنوك بما فيها البنك المركزى لتصبح ٢,٩ مليار جنيه مقابل ٢,٢ مليار جنيه في عام ٢٠٠٧ بزيادة قدرها ٧٠٠ مليون جنيه كما زادت أرصدة وأذون الخزانة بمبلغ قدره ١٩٥ مليون جنيه وذلك نتيجة استثمار الزيادة الخاصة برأسمال البنك وأيضاً الوفر الناتج من انخفاض كل من أرصدة القروض والسلفيات والاستثمارات في ودائع لدى البنك المركزي والبنوك المحلية.

انخفضت أرصدة الاستثمارات المالية بغرض المتاجرة لتصبح ٥٤ ألف جنيه مقابل ٣٣ مليون جنيه في العام السابق وذلك نتيجة الانخفاض الذي ساد معظم بورصات العالم مما استوجب تصفية المحفظة لتقليل الخسائر الناتجة عن انهيار بورصة الأوراق المالية. كما انخفض رصيد استثمارات مالية متاحة للبيع لتصبح ٣٥٠ مليون جنيه مقابل ٤٨١ مليون جنيه في عام ٢٠٠٧ بانخفاض قدره ١٣١ مليون جنيه ونتج هذا الانخفاض من استحقاق سندات خزانة ٢٠٠٨. أيضا انخفضت أرصدة استثمارات مالية في شركات تابعة لتصبح ١٢٧ مليون جنيه مقابل ١٧٧ مليون جنيه بانخفاض قدره ٤٠ مليون جنيه ويرجع ذلك إلى بيع شركة الزجاج والبلور وهذا يعتبر نجاحا لإدارة البنك فى توفير السيولة اللازمة وخفض العبء على ميزانية البنك.

ووفقا الى سياسة البنك فى التحول الى النظام الاسلامى وعملا على إيقاف منح تمويلات جديدة بالصيغ التقليدية فقد زادت صافى أرصدة التمويلات الإسلامية لتصبح ٦١١ مليون جنية مقابل ٤٠٦ مليون جنيه فى عام ٢٠٠٧ بزيادة قدرها ٢٠٥ مليون جنية فى نفس الوقت الذى انخفضت فيه صافى أرصدة القروض والسلفيات لتصبح ٣,٢ مليار جنيه مقابل ٤ مليار جنيه في العام السابق بانخفاض قدره ٨٠٠ مليون جنيه ويرجع ذلك إلى تدعيم مخصصات الديون بالإضافة إلى تسويات أو تحصيل بعض ديون العملاء المتعثرين.

ووفقا الى سياسة البنك الرامية الى تقوية وتدعيم المركز المالي وتحسين جودة محافظه المختلفة ورفع معدلات تغطية الديون المتعثرة فقد تم تدعيم مخصصات الديون المتعثرة والمخصصات الأخرى مثل مخصص الضرائب بمبلغ ٥٧١ مليون جنيه خلال العام وبناء علية فقد بلغ اجمالى المخصصات بعد الاستخدامات ١,٦ مليار جنيه مقابل ١,٣ مليار جنيه.